اقتصاد

تخفيف ديون السودان

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

أعلن عشرون بلداً دائناً للسودان، الجمعة، شطب قسم كبير من ديون الدولة الأفريقية في إطار التخفيض الكبير لديونها الخارجية التي بدأت منذ عدة أشهر للسماح بعودتها إلى الساحة الدولية.

وقال إيمانويل مولين رئيس نادي باريس، الجمعة، إن نادي الدائنين الرسميين وافق على إلغاء 14 مليار دولار مستحقة على السودان وإعادة هيكلة ما يتبقى من 23 مليار دولار مستحقة عليه. ويمثل هذا الرقم ما يقارب 90 في المائة من ديون البلاد المتراكمة بشكل رئيسي خلال ولاية الرئيس عمر البشير الذي سقط بعد الاحتجاجات في الشارع.

ومعظم ديون السودان لنادي باريس ناجمة عن متأخرات وغرامات تأخير في السداد، وتدين البلاد بحوالي 56 مليار دولار لدائنين أجانب بشكل عام. وقال مولين إن اتفاق نادي باريس سيعيد جدولة 9,4 مليارات دولار وهي القيمة المتبقية، بفترات سماح طويلة بما يكفي حتى لا يضطر السودان لسداد مدفوعات قبل 2024. وأضاف: «يوضح هذا الجهد الكبير دعم المجتمع الدولي للانتقال إلى الديمقراطية في السودان وسيساعد السودان على الانخراط من جديد مع المجتمع المالي الدولي ومواصلة سياسات الإصلاح ومكافحة الفقر».

وفي حديثه للصحافيين بعد التوصل لاتفاق مساء الخميس، حث مولين الدائنين الآخرين من القطاعين العام والخاص للسودان على تخفيف أعباء البلاد من الديون بنفس الطريقة. وقال مولين: «المفاوضات التي انتهت في وقت متأخر الخميس أتاحت لنا التوصل إلى اتفاق تاريخي طال انتظاره منذ سنوات للتعامل مع ديون السودان».

وبدأت العملية في أيار/مايو خلال مؤتمر في باريس أعلن فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن فرنسا ستلغي حصتها من الدين السوداني البالغ خمسة مليارات دولار. كما تعهدت عدة دول بما فيها فرنسا بتقديم مساعدات على شكل قروض لمساعدة السودان على سداد ديونه لمؤسسات مثل البنك الدولي.

وصار السودان مؤهلاً لتخفيف عبء الديون بعد قبول صندوق النقد الدولي له الشهر الماضي في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بناء على الالتزام بإصلاحات على صعيد الاقتصاد الكلي.

وقال وزير المال السوداني جبريل إبراهيم على «تويتر»: «سنسعى للحصول على نتائج مماثلة أو أحسن منها مع الدول الدائنة خارج نادي باريس. هذه بداية موفقة». وقال وكيل أول وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أمين صالح ياسين في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، إن قرار إعفاء السودان من ديونه يصب في الاتجاه الصحيح، مشيراً إلى أن غالبية الديون الخارجية نتجت عن قروض تم استخدامها في برامج ومشاريع غير ذات جدوى اقتصادية للمواطنين وأعدت وفق خطط تمت بمعزل عن الجلوس مع أصحاب المصلحة الحقيقيين وكتب لها الفشل.

ووصف تقرير سابق مشترك بين وزارة المالية وصندوق النقد الدولي نسبة الدين الخارجي للسودان بأنها أعلى من الحدود الاسترشادية، ببلوغها نسبة 166 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بالحد البالغ 36 في المائة، وكشف عن تدهور في جميع المؤشرات بعد التراجع الكبير في إجمالي الناتج المحلي والإيرادات الحكومية. ويسعى السودان منذ سنوات لإعفائه من ديونه الخارجية المستحقة لمؤسسات مالية دولية.

بورصة شنغهاي (جي زهاو/ Getty)

تحفيز الاقتصاد الأخضر

تقدمت شركات طاقة صينية بعطاءات للحصول على أرصدة من خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وغازات التغير المناخي الأخرى، إذ بدأ التداول في أول بورصة كربون وطنية، الجمعة، في خطوة تهدف إلى المساعدة في الحد من التلوث المتفاقم، وتحفيز الاقتصاد الأخضر. وتضم المرحلة الأولى التجريبية لعمليات التداول في بورصة شنغهاي للبيئة والطاقة حوالي 2000 شركة في صناعة الطاقة تنتج نحو 40 في المائة من انبعاثات الغازات في الصين. مع مرور الوقت، ستُضاف مصادر رئيسية أخرى للانبعاثات، مثل شركات الطيران وصناعة مواد البناء. وستُحدد حصص انبعاثات للشركات في بورصة شنغهاي، ويمكنها بيع الفائض إذا جاء إنتاجها دون هذا المستوى. والهدف هو خلق حوافز مالية للشركات لتقليل الانبعاثات.

أخبار

تعويل على إعادة الإعمار في ليبيا

قال وزير العمل الليبي علي العابد، إن ملف إعادة الإعمار سيخلق فرص عمل للعاطلين بخلاف الاستثمارات في جميع القطاعات. وتقدر كلفة إعادة إعمار مرافق البنية التحتية في ليبيا بنحو 200 مليار دولار خلال السنوات العشر

المقبلة، بحسب تقديرات البنك الدولي. وأضاف العابد الجمعة أن عملية «إعادة الإعمار تستوعب العمالة الليبية وغير الليبية وستخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة، مع تحرك قطاع الخدمات مع بدء الإعمار».

هبوط واردات الهند النفطية

تراجعت واردات الهند من النفط الخام في يونيو/ حزيران إلى أدنى مستوياتها في تسعة أشهر، إذ قلصت شركات التكرير مشترياتها في ظل زيادة مخزونات الوقود بسبب انخفاض الاستهلاك، وتجدد إجراءات الإغلاق بسبب فيروس كورونا في الشهرين السابقين. فقد استقبلت الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، حوالي 3,9 ملايين برميل يوميا من النفط الخام الشهر الماضي، بانخفاض حوالي سبعة في المائة عن مايو/ أيار، لكن بارتفاع 22 في المائة عن مستويات العام الماضي، وفقا لبيانات وصول ناقلات قدمتها مصادر تجارية. والهند هي ثاني مستورد كبير في آسيا بعد الصين يسجل انخفاضا في واردات الخام الشهر الماضي.

نزول تضخم منطقة اليورو

أكدت بيانات رسمية الجمعة تباطؤ التضخم في منطقة اليورو في يونيو/ حزيران بعد تسارع مطرد في الأشهر الأولى من 2021، بينما تقلص الفائض التجاري للتكتل في مايو/ أيار بسبب تراجع الصادرات. وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات إن أسعار المستهلكين في التكتل الذي يضم 19 دولة تستخدم العملة الموحدة ارتفعت 1,9 في المائة في يونيو على أساس سنوي، وهو ما يقل قليلا عن زيادة اثنين في المائة في مايو، في أول تباطؤ منذ سبتمبر/ أيلول الماضي.

غرينلاند تعلق عمليات التنقيب عن النفط

قررت الحكومة اليسارية في غرينلاند والتي قد تكون قابعة على احتياطيات نفطية ضخمة، تعليق جميع عمليات التنقيب عن النفط قبالة سواحل أكبر جزيرة في العالم، واصفة القرار بأنه «خطوة طبيعية» لأن حكومة غرينلاند «تأخذ أزمة المناخ على محمل الجد». وقالت حكومة غرينلاند في بيان «إن المستقبل لا يكمن في النفط، المستقبل يتعلق بالطاقة المتجددة وفي هذا الصدد لدينا الكثير لنكسبه».

أسر المغرب تترقب ارتفاع أسعار الغذاء

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تترقب الأسر المغربية زيادة أسعار السلع الغذائية في الفترة المقبلة، وهو ما يرده خبراء إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق الدولية. وأكدت 87,1 في المائة من الأسر المغربية أن أسعار السلع الغذائية ارتفعت في الاثني عشر شهرا الماضي.

وبيّن مسح المندوبية السامية للتخطيط (حكومية) أن 70,6 في المائة من الأسر تترقب تواصل ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

عملياً، تُظهر آخر نشرة للمندوبية حول أسعار المستهلكين، أن أسعار السلع الغذائية زادت في الخمسة أشهر الأولى من العام الحالي 1,5 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتأثرت العديد من القطاعات المنتجة للسلع الغذائية في المغرب بارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، وهو ما انعكس على أسعار المنتجات النهائية.

وارتفعت أسعار زيوت المائدة منذ بداية العام الحالي بحوالي 30 سنتا للتر الواحد، بفعل ارتفاع أسعار الصودا ونوارة الشمس في السوق الدولية. كما انعكس ارتفاع المدخلات التي توفر العلف في ارتفاع تكاليف إنتاج الدواجن في المغرب، حيث ساهمت في زيادة الأسعار في الأشهر الأخيرة، حسب ما أكد المهنيون. وينتظر أن تتأثر أسعار السلع الغذائية كذلك بارتفاع تكاليف النقل والشحن الدولي، كما حدث منذ بداية الجائحة، وكذلك سعي الصين إلى تكوين مخزون من السلع منذ أشهر.

وذهب محمد العربي، عضو الجمعية المغربية لحقوق المستهلك، إلى أن استيراد السلع الغذائية ساهم في زيادة الأسعار في المغرب، خاصة بالنسبة لبعض السلع التي تعتبر أساسية للأسر.

ولاحظ العربي أن هناك فارقا بين مستوى التضخم الذي يحوم حول 1 في المائة في المغرب، والذي يبقى دون المستوى المستهدف في حدود 2 في المائة في الأعوام الأخيرة، والأسعار السائدة في السوق، بحيث يوجد زيادات إضافية.

وأفاد مكتب الصرف في المغرب أن فاتورة الغذاء المستورد ارتفعت بنسبة 4,7 في المائة في الخمسة أشهر الأولى من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتصل إلى 2,85 مليار دولار.

ورد هذا الارتفاع بشكل خاص إلى واردات الذرة التي زادت بنسبة 37,6 في المائة، فيما زادت مشتريات القمح بنسبة 9,5 في المائة لتستقر في حدود 865 مليون دولار.

هال وناس

مؤشرات لبنانية خطيرة

هبوط متسارع لليرة والأسعار بلا سقف

تسود مؤشرات اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة في لبنان، حيث تشهد الليرة هبوطاً سريعاً أمام الدولار، بالتزامن مع ارتفاع شديد في الأسعار

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

انعكس اعتذار رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري عن تشكيل الحكومة سريعاً على سعر صرف الدولار الذي يستمرّ مساره التصاعدي منذ الخميس مسجلاً أرقاماً غير مسبوقة في تاريخ لبنان متخطياً، الجمعة، عتبة 23 ألف ليرة لبنانية.

الضربة الأقوى أتت على صعيد السلع والمواد الغذائية، حيث شهدت ارتفاعاً قياسياً في أسعارها وأصبحت عصيّة على عدد كبير من الأسر، في ظلّ تدهور قيمة الرواتب بالعملة المحلية بأكثر من 95 في المائة في مقابل زيادة فواتير غالبية الخدمات الأساسية ولا سيما الكهرباء والطبابة.

وتقول نائبة رئيس جمعية المستهلك في لبنان الدكتورة ندى نعمة، لـ«العربي الجديد»، إن «الأسعار باتت بلا سقف أو حدود، والسوق يشهد فوضى عارمة في ظلّ تبدّل سعر الصرف السريع والاحتكارات الموجودة وغياب الرقابة والمساءلة». وتشير نعمة إلى أنه «الخميس كنا أمام مشهد غير مألوف بحيث زادت أسعار بعض المنتجات أكثر من مرّة في اليوم الواحد وخلال ساعات، في حين كانت الجمعية في السابق ترصد الأسعار كل ثلاثة أشهر». ولفتت إلى إنّ تغيير الأسعار بات عشوائياً من جانب أصحاب المحال والسوبرماركت والتجار، والفروقات واضحة في ما بينهم، وكلّهم يتذرّعون بسعر صرف الدولار».

وتشير نعمة إلى أن القدرة الشرائية انخفضت في وقت بات الراتب يكفي لشراء منتج واحد، وتضيف: «للأسف نحن ذاهبون إلى كارثة حقيقية، فالأمن الغذائي يخطر ببال الجميع، ولا نعرف كيف يمكن للإنسان أن يصمد بينما هناك فواتير أخرى تحاصره في ظلّ رفع الدعم وتضخّم الأسعار».

من جانبه، يقول محمد شمس الدين، الباحث في «الدولية للمعلومات»، لـ«العربي الجديد»، إنّ «كلفة السلة الغذائية الاستهلاكية أصبحت في آخر يونيو/ حزيران الماضي مليونين و500 ألف ليرة لبنانية، بينما كانت 450 ألف ليرة في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وهذا الرقم الذي احتسب على سعر صرف 19 ألف ليرة طبعاً مرشحٌ للارتفاع بعدما تجاوز سعر صرف الدولار عتبة العشرين ألف ليرة لبنانية ويواصل تصاعده». ويلفت شمس الدين إلى إنّ كلفة السلة الغذائية «ارتفعت حوالي 415 في المائة، عدا عن الحاجات الأخرى الأساسية التي على المواطن أن يتكبّد عناء تأمينها، من كهرباء، طبابة، كلفة نقل، وغيرها من الخدمات التي تزيد كلفتها عن ستّة ملايين ليرة لبنانية، وفي حال استمرّ المسار التصاعدي لسعر صرف الدولار، فإنّنا سنكون أمام مزيد من تآكل القدرة الشرائية وغلاء الأسعار». في المقابل، يشير الباحث في «الدولية للمعلومات» إلى أنّ الحدّ الأدنى للأجور أصبح 34 دولاراً، ليصبح لبنان بين أفقر الدول عالمياً، وبات يقترب من السودان وفنزويلا (12 دولاراً)، سورية (22 دولاراً)، مالاوي (27 دولاراً)، وإثيوبيا حيث قيمة الأجر 24 دولاراً تقريباً.

ويعزو شمس الدين الغلاء الكبير في الأسعار إلى ثلاثة أسباب رئيسة، الأول غياب الرقابة بشكل يضع السّوق أمام تفلّت مستمرّ في تسعير البضائع، وأحياناً، يكون الفرق شاسعاً في السعر بين متجر وآخر، السبب الثاني مرتبط بتحليق سعر صرف الدولار في السوق السوداء، إضافة إلى ارتفاع أسعار بعض السلع عالمياً، كالزيت النباتي على سبيل المثال.

بدوره، يقول رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الصورة اليوم سوداوية جداً، ومحبطة، خصوصاً أننا كنا نعوّل كثيراً على عيد الأضحى، ولا سيما بعد سنة جهنمية تخللها انفجار مرفأ بيروت، وجائحة كورونا وانهيار العملة الوطنية، بيد أن الخلافات السياسية نفذت ضربتها المترافقة مع تحليق سعر صرف الدولار وانفلات التضخّم، وضعف القدرة الشرائية». ويضيف أن «الاقتصاد يتأثر بالعامل النفسي والضغوطات التي يواجهها اللبنانيون على مختلف الأصعدة، سياسياً، أمنياً، معيشياً واجتماعياً، وقد يكون المؤشر الإيجابي الوحيد هو حضور المغتربين بطريقة من شأنها أن تعوّض ولو بجزء بسيط الأضرار الاقتصادية الفادحة التي نتكبدها».

ويلفت شماس إلى أن «أربعين في المائة من المحال والمتاجر أقفلت أبوابها منذ سنة ونصف تقريباً، وبينما كنا ننظر بإيجابية إلى مسار الأمور ونامل بتشكيل حكومة جديدة تبدأ معها مرحلة النهوض الطويلة، أتى اعتذار الحريري وانسداد الأفق ليشكلا ضربة قوية لجميع القطاعات، ومنها التجاري، وقد تكر سُبحة الإقفال بشكل خطير جداً». ويوضح رئيس جمعية تجار بيروت أن «الكثير من المحال التجارية أقفلت أبوابها منذ الأمس، بالتزامن مع بدء ارتفاع سعر صرف الدولار، حيث إن القانون يلزم التجار بالتسعير بالعملة الوطنية. وفي السابق كان صعود الدولار يحصل بـ200 أو 300 أو 400 ليرة في اليوم، أما الآن فالزيادة وصلت إلى 3 آلاف ليرة لبنانية خلال ساعات قليلة فقط، وبالتالي، فإذا أبقى التاجر أبوابه مفتوحة سيخسر رأسماله عند بيع البضائع على سعر الصرف القديم، من هنا ارتأى الإقفال حتى استقرار الأسعار، خصوصاً أن حركة الزبائن خفيفة جداً والكل ينتظر مسار الأمور».

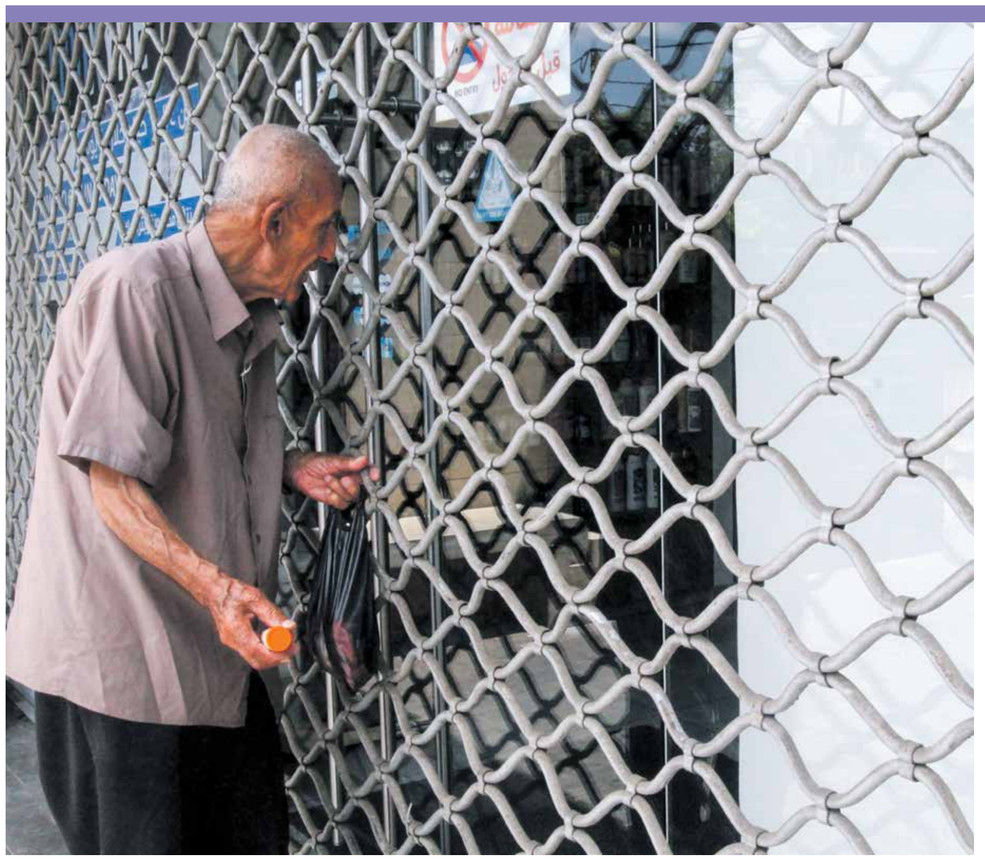

المحال اقفلت ابوابها بعد هبوط الليرة (محمود زيات/ فرانس برس)

كلفة السلة الغذائية ارتفعت على الأسر حوالي 415%

410

مليارات دولار، حجم المبادلات التجارية غير «المفوترة» خلال السداسي الاول من 2021، في مقابل 389 مليون دولار في الفترة ذاتها من السنة الماضية، بزيادة وصلت الى 32 في المائة

مصر

خفض إنتاج الإسمنت 25 مليون طن سنوياً

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

بدأت 23 شركة إسمنت في مصر خفض الطاقة الإنتاجية بواقع 25 مليون طن سنوياً، تنفيذاً لقرار جهاز حماية المنافسة والممارسات الاحتكارية (حكومي)، ويتوزع الخفض ما بين 10,6 في المائة على الإنتاج الكلّي، بالإضافة إلى 2,8 في المائة عن كل خط إنتاج، بخلاف نسبة أخرى مرتبطة بالمرحلة العمرية لكل شركة.

وأوضح مصدر مسؤول في إحدى كبرى شركات إنتاج الإسمنت في مصر، لـ«العربي الجديد»، أن الطاقة الإنتاجية التي سيتم تخفيضها على مستوى الشركات مجتمعة ستصل في المتوسط إلى حوالي 33 في المائة (حوالي 25 مليون طن) من الإنتاج الإجمالي، «لكن النسبة ستختلف من شركة لأخرى، بحسب عدد خطوط الإنتاج بكل شركة».

وتابع المصدر أن هناك نسبة ثالثة سيتم خفضها مرتبطة بالمرحلة العمرية لكل شركة، فالشركات التي دخلت دائرة الإنتاج قبل العام 2007 يتم خفض 15 في المائة من إنتاجها، ومن بدأت بين عامي 2007 وحتى 2016 يتم خفض 10 في المائة من إنتاجها، وما بعد 2016 يتم خفض 5 في المائة من إنتاجها.

وجاء القرار عقب جولات مكثفة من المفاوضات ما بين مصنعي الإسمنت والحكومة المصرية، ممثلة بوزارة التجارة والصناعة، اتفق الجميع على أن المشكلة الرئيسية تكمن في زيادة الإنتاج عن حاجة السوق. إذ إن الطاقة الإنتاجية تبلغ بعد دخول مصنع إسمنت سوهاج دائرة الإنتاج في مايو/ أيار الماضي، 85 مليون طن، فيما تراجع الاستهلاك إلى نحو 47 مليون طن سنويا في نهاية 2020، وهو ما يعني وجود فائض عن حاجة الاستهلاك يقدر بحوالي 38 طناً.

يأتي قرار خفض حجم الإنتاج تلبية لمطالب الشركات

وسجلت أسعار الإسمنت في السوق المصري ارتفاعات متتالية خلال الأيام القليلة الماضية، منذ موافقة جهاز حماية المنافسة والممارسات الاحتكارية على طلب الشركات تخفيض الإنتاج، بنسب تراوحت ما بين 50 و150 جنيهاً على كل طن.

وتشير التوقعات إلى أن سعر الطن سيصل إلى ألف جنيه خلال الأيام المقبلة ارتفاعاً من 800 جنيه قبل صدور القرار.

وأعلنت شعبة منتجي الإسمنت في اتحاد الصناعات المصرية عن ترحيبها بالقرار، من منطلق أنه سيعمل على تقليل فائض العرض الذي عانى منه القطاع على مدار السنوات الثلاث الماضية.

في المقابل، سجلت شعبة مواد البناء بالغرفة التجارية في القاهرة اعتراضها على القرار، واعتبرت أنه سيضر بالمستهلكين من جراء رفع الأسعار، مؤكدة أنها ستقدم تقريرا كل أسبوعين لجهاز حماية المنافسة لمنع حدوث قفزات سعرية.

ليبيا

قفزة في أسعار السلع الغذائية

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

ارتفعت أسعار السلع الغذائية والدوائية في الأسواق الليبية ما بين 10 في المائة إلى 13 في المائة خلال شهر يونيو/ حزيران، ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدلات التضخم إلى 15,4 في المائة خلال العام الحالي. ويتزامن ارتفاع الأسعار مع تعطيل إقرار مشروع موازنة 2021 من قبل مجلس النواب بسبب خلافات حول بنوده. وفي سوق مزايا في منطقة طريق الشوك، لفت يوسف العزابي إلى أن أسعار السلع ارتفعت وتحديداً الأساسية منها، من زيت الطعام إلى معجون الطماطم والشاي والسكر وباقي السلع، مع أن مداخيل للموظفين لا تزال ثابتة. وقال المواطن عبد الله الزروق من مدينة سبها إن أسعار السلع الغذائية مرتفعة في مناطق الجنوب، بسبب كلفة النقل وشح البنزين في المحطات. ومن أمام صيدلية المنشية بمنطقة بن عاشور بطرابلس، أكد جمعة الترهوني لـ«العربي الجديد» إن أسعار الأدوية غالية وكل صيدلية تطرح سعراً مختلفاً عن غيرها.

من جانبه، شرح صاحب شركة للاستيراد والتصدير محمد اشتيوي أن سبب صعود الأسعار يرجع إلى ارتفاع كلفة النقل والتامين بسبب هبوط سعر صرف الدينار، إضافة إلى المضاربات في السوق.

وقال المحلل الاقتصادي عمرو فرحات لـ «العربي الجديد» إن مؤشرات التضخم إلى غياب السياسات النقدية التي يجب اتباعها للحد من ارتفاع التضخم الذي يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطن. وتوقع عدم تحسن سعر صرف الدينار خلال العام الحالي مع غياب الأدوات النقدية اللازمة لتحقيق ذلك.

ورجحت الباحثة الاقتصادية عائشة الكوشي من جامعة الجبل الغربي أن تكون أسباب الغلاء متعددة، لكنها جميعا تدور حول سعر الصرف الجديد والاحتكار وزيادة الطلب. كما لعبت المضاربات والمخاوف من انقطاع السلع دورا مهما في هذا الارتفاع، وفق تعبيرها، وسط ضعف الرقابة على الأسعار في الأسواق المحلية.

وكشفت مبادرة مراقبة السوق الليبية «ريتش»، عن ارتفاع تكلفة سلة أغذية الإنفاق الدنيا، التي من شأنها تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة في جميع أنحاء ليبيا، بواقع 12,3 في المائة عن مستويات ما قبل تفشي وباء «كوفيد 19» في مارس/ آذار 2020، في وقت قفزت أسعار أصناف من الأدوية وفيتامينات إلى أكثر من 40 في المائة.

وفي الثالث من يناير/ كانون الثاني الماضي، عدل مصرف ليبيا المركزي سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية، وأصبح 4,46 دنانير للدولار الأميركي، بدلا من 1,4 دينار.

التضخم يطاول غالبية السلع (محمود تركية/ فرانس برس)

تحقيق

السوق الموازية الجزائرية

مساع لمحاصرة المخالفات بإلزامية «الفوترة»

يتزايد حجم السوق الموازية في الجزائر على أنقاض الأزمات الاقتصادية. وتسعى السلطات إلى السيطرة على الأسواق عبر فرض نظام «الفوترة»، إلا أن هذه المحاولات دونها الكثير من العقبات في ظل الخلل البنيوي الذي يضرب المعاملات التجارية في البلاد

الجزائر ـ **حمزة كحال**

قررت الحكومة الجزائرية إعادة شن حملة واسعة ضد الاقتصاد الموازي أو ما يُعرف بـ«السوق السوداء» التي تأبى التوقف عن التمدد والتوسع أمام أعين السلطات الرسمية. إذ تتجه الحكومة نحو تفعيل قانون الممارسات التجارية المصادق عليه قبل عشر سنوات والذي يلزم التجار من مختلف القطاعات بالتعامل بالفواتير كخطوة أولى، على أن تحمل الخطوة الثانية إلزامية التعامل بالصكوك البنكية في التعاملات التجارية. إلا أن هذه الخطوة دونها الكثير من العقبات الهيكلية والذاتية، خاصة أنها تقابل بالرفض من قبل التجار والقوى الاحتكارية التي تواجه تنفيذ القانون برفع الأسعار ما يدفع إلى توتر الشارع. ويكشف حسان بلقندوز، وهو مدير فرعي في قسم ترقية المنافسة في وزارة التجارة الجزائرية، لـ«العربي الجديد»، أن «إلزام التعامل بالفواتير ليس بالأمر الجديد، فالقانون التجاري الجزائري تحدث عن هذه النقطة في العديد من المواد، إلا أنه بسبب الظروف التي مرت على البلاد منذ 1991 أصبحت التعاملات التجارية تتم خارج الإطار الرسمي». ويضيف المصدر ذاته أن «السلطات عازمة على تطبيق القوانين بحذافيرها في أقرب الآجال، مهما كانت النتائج، إذ لا يعقل أن تستمر الأمور بهذه الطريقة في العام 2021 في ظل توافر كل الإمكانيات التقنية المصرفية لتنظيم العمل التجاري». وحول القطاعات المعنية بهذا الإجراء، بلفت بلقندوز إلى أن «القانون سيطبق بحذافيره على جميع القطاعات، احتراما لقانون المنافسة الذي يقر المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين، إلا أننا أخذنا بالاعتبار خصوصية كل قطاع، فالخدمات ليست كالزراعة والعقار مثلاً».

معاملات بلا فواتير

ويشرح بلقندوز أن وزارة التجارة استحدثت «سند المعاملة التجارية، الذي ينوب عن الفواتير في التعاملات التجارية التي تتم في قطاع الزراعة بمختلف شعبها من خضر وفواكه وبيع للمواشي والأسماك، حيث يكون السند عقداً بين البائع والمشتري يتم فيه تحديد نوع المنتج محل المعاملة والكمية والمبلغ، وهو ما سيقضي على المضاربة والوسطاء لأنه سيسمح بتتبع أثر السلع».

وفي ما يخص الرقابة ومدى امتثال المتعاملين الاقتصاديين والتجاريين لهذه الإجراءات، يؤكد أن «دوريات تابعة لوحدة مكافحة الغش في الوزارة ستشرع في جولات ميدانية مفاجئة، وفي حال تسجيل أي تجاوزات ستتم إحالة المخالفين إلى القضاء بعد إنذارهم».

وليست هذه المرة الأولى التي تتوجه فيها الحكومة الجزائرية نحو فرض «فوترة» التعاملات التجارية بمختلف أنواعها، تطبيقاً للمادة العاشرة من قانون الممارسات التجارية الأخير الذي دخل مرحلة التطبيق في بداية سنة 2011، والذي ينص على أن «كل بيع لسلعة أو خدمة بين بائع ومشتر يجب أن تكون من خلال فاتورة أو وثيقة تقوم مقامها».

وقد توجت المحاولة الأولى للحكومة الجزائرية في فرض القانون على التجار والمتعاملين الاقتصاديين بالفشل، بعدما اندلعت موجة احتجاجات شعبية في بداية سنة 2011، وسُميت باحداث «الزيت والسكر»، بسبب ارتفاع أسعار المادتين بعد المضاربة التي أحدثها التجار المسيطرون على الاقتصاد الموازي للي ذراع الحكومة. وجمدت الحكومة حينها القانون تخوفا من تحول احداث «الزيت والسكر» إلى ثورة شعبية بسبب تزامنها مع اولى ثورات «الربيع العربي».

يرفض العديد من التجار الامتثال إلى التعليمات الحكومية

مخاوف من انعكاس تطبيق «الفوترة» ارتفاعاً في الأسعار

معاندة تجارية

ولا يبدو تجار الجملة في أسواق الخضر والفواكه وحتى أسواق المواد الغذائية مستعدين للامتثال لتعليمات الحكومة، حيث يؤكد العديد ممن التقتهم «العربي الجديد» رفضهم القاطع للتعامل بالفواتير وبالصكوك البنكية لأسباب مالية وضريبية وحتى إدارية.

يقول حمزة مسعودي، وهو بائع بالجملة لمواد الترصيص، إنه لا يثق في النظام البنكي ولا في النظام الضريبي في الجزائر، وبالتالي لا يفضل التعامل بالفواتير ولا بالصكوك البنكية. ويشرح لـ«العربي الجديد»، أنه اعتاد إنهاء التعاملات التجارية في وقتها وقبض الأموال في عين المكان «أما في حال التعامل بالفواتير، فسيضيع الكثير من الوقت لاحتساب الضريبة على القيمة المضافة».

من جانبه، يؤكد نبيل غافور، وهو تاجر جملة في سوق الخضر والفواكه في العاصمة الجزائرية، أنه غير مستعد للعمل بالفواتير أو بـ«سند المعاملة التجارية»، لأن طبيعة التعاملات التي تتم في هذا المجال لا تسمح بذلك، «فالسوق تغلق أبوابها عند السادسة صباحا وبائع التجزئة لا يستطيع أن ينتظر حتى تحرر له الفاتورة أو السند». ويتساءل المتحدث ذاته: «من سيدفع الرسم على القيمة المضافة الذي يبلغ 19 في المائة أنا أم المشتري؟».

هذه المخاوف هي التي جعلت غافور يتخوف من ارتفاع الأسعار مستقبلا لأن التعاملات التجارية غالبا ما تتم وفق مبدأ «الليونة» في تحديد الأسعار مع زبائنه، إلا أن الفواتير ستجعله يضع الأسعار وفق هامش ربح محدد سلفا مع احتساب الضريبة على القيمة المضافة، «وبالتالي الأكيد أن الأسعار سترتفع»، وفق تعبيره.

عوائق التطبيق

وكانت الحكومة الجزائرية قد ألزمت باستخدام وسائل الدفع الورقية بالنسبة لشراء الممتلكات العقارية التي تساوي قيمتها أو تتجاوز 5 ملايين دينار(43 ألف دولار)، وكذا اقتناء السيارات الجديدة والتجهيزات الصناعية الجديدة والبيوت وزوارق الاستجمام والممتلكات القيمة لدى تجار الأحجار والمعادن النفيسة والتي تساوي قيمتها أو تفوق مليون دينار(9 الاف دولار).

و قد أثبت هذا الإجراء عدم استعداد الجزائريين للتعامل بالفواتير والصكوك البنكية في الوقت الراهن، والذي أرجعه الخبراء إلى مشاكل بنكية وأخرى إدارية.

وفي السياق، يرى العضو السابق في مجلس المنافسة الجزائري عبد الرحمان مبتول أنه «يستحيل أن يكون هناك إقبال على استعمال الفواتير في المعاملات التجارية، وذلك لوجود ضغط جبائي كبير في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة المنظومة البنكية في الجزائر تعطل العمل بها وبالصكوك لأن تحويل أي مبلغ من حساب بنكي إلى آخر يستغرق أكثرمن 36 ساعة إذا كانت الحسابات في بنك واحد و48 ساعة لتحويل الأموال من بنك إلى آخر».

وعليه ينصح المتحدث ذاته، في حديث مع «العربي الجديد»، بتأجيل العمل بمثل هذه الإجراءات، لأن الاقتصاد الجزائري لا يحتمل ضغطا إضافيا في الوقت الراهن. إذ لا يستبعد مبتول «تكرار سيناريو 2011، والسيناريوهات التي رافقت كل محاولات الحكومة فرض الفواتير، من خلال حدوث المضاربة على المواد الغذائية الأساسية وسحب الأموال من الاقتصاد الموازي، ما يؤدي إلى نقص السيولة في البلاد».

خسائر ضخمة

تتسبب التجارة الموازية بخسارة للخزينة العمومية تفوق 250 مليون دولار سنوياً، وفق الحاج الطاهر بولنوار، رئيس الجمعية الجزائرية للتجار والحرفيين الجزائريين، الذي يعتبر أن هذه الممارسات في الأسواق تشكّل خطراً على الاقتصاد الوطني. ويلفت إلى أن نحو 80 بالمائة من المواد المقلدة والمنتهية الصلاحية والسلع المهربة يتم تسويقها عبر السوق السوداء، ما يزيد من التحديات أمام مساعي جذب الاستثمارات، سواء المحلية منها أو الأجنبية. وتواجه الحكومة الجزائرية الجديدة تبعات اقتصادية ثقيلة بعد انتشار فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط، فيما بلغ الدينار مستويات قياسية من التراجع أمام العملات الأجنبية. ويتوقع قانون الموازنة العامة لعام 2021، أن يبلغ متوسط سعر الصرف 142 دينارا لكل دولار، و149 دينارا في عام 2022. كذا توقعت الموازنة عجزاً غير مسبوق في تاريخ الجزائر فاق 22 مليار دولار. إذ يعاني اقتصاد الجزائري من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات (نفط وغاز) التي تمثل 93 في المائة من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي وفق بيانات رسمية، ما يزيد من التحديات في تأمين مصادر دخل بديلة مع التخبّط الحاصل في السوق النفطية.

التجار يستبعدون الالتزام بالفواتير (لليلى بن سالم/ Getty)